A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/42/651
13 October 1987
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH

الدورة الثانية والاربعون
البند ١٨ من جدول الاعمال

تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان
والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة في ١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٧ ،
وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لفرنسا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرسل لكم طي هذا مذكرة تشرح موقف الحكومة الفرنسية المتعلق ببحث الجمعية العامة خلال دورتها الثانية والاربعين لمسألة كاليدونيا الجديدة ، وذلك بوجه خاص في ضوء استفتاء تقرير المصير الذي جرى في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

وسأكون ممتنا لو تكرمتم بالعمل على تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال .

(توقيع) بيار - لوي بلان

Digitized by UNOG Library

المرفـــق

مذكرة تشرح موقف الحكومة الفرنسية
المتعلق بمسألة كاليدونيا الجديدة

بتحريض من بعض بلدان منطقة جنوب المحيط الأطلسي ، أحالت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة إلى الجمعية العامة مشروع قرار بشأن كاليدونيا الجديدة . ومنذ ما يزيد على السنة يحاول واضعو هذا النص ، الذين يرفضون أخذ واقع مجتمع كاليدونيا الجديدة في الاعتبار ، أن يفرضوا ، عن طريق الأمم المتحدة حلولا سابقة لأوانها لمشاكل كاليدونيا الجديدة . ويتجاهلون عمدا حقيقة أساسية هي : استفتاء تقرير المصير الذي جرى في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

أولا - التذكير ببعض المعطيات الأولوية
بشأن كاليدونيا الجديدة

١ - تكمن خصوصية كاليدونيا الجديدة قبل كل شيء في تنوع المجموعات التي جمعها فيها التاريخ .

وصحيح ، كما هو الشأن في بلدان أخرى عديدة في المنطقة (مثل استراليا ، ونيوزيلندا) ، اختلط بالسكان الأصليين سكان جاءوا من أوروبا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ . لكن فرنسا حرصت ، فيما يخصها ، على صيانة مصالح السكان الأصليين وتشجيع تنميتهم وكذلك تنمية السكان الآخرين ، على خلاف ما حدث في نيوزيلاندا وفي استراليا بوجه خاص . وهكذا يوجد حاليا ، من مجموع ١٤٥ ٠٠٠ نسمة ، ٦٢ ٠٠٠ (٤٣ في المائة) من أصل ميلانيزي و ٥٤ ٠٠٠ (٣٧ في المائة) من أصل أوروبي . ويضاف إلى هاتين المجموعتين الرئيسيتين السكان الذين هم من أصل مختلف (بولينيزيون ووااليزيون ، وإندونيسيون وفييتناميون ، وهنود ، إلخ ...) وعددهم ٢٩ ٠٠٠ نسمة (٢٠ في المائة) .

٢ - ولذلك توجد بالفعل في كاليدونيا الجديدة مجموعات بشرية من أصول مختلفة ، جاءت إلى الجزيرة - كما جاءها كذلك في السابق الميلانيزيون - بإغراء ازدهارها

Digitized by UNOG Library

الاقتصادي(١) أو مركزها السياسي . وبالفعل ، فإن كاليدونيا الجديدة ليست إقليما مستعمرا ، بل إنها جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية ، مع جميع ما يترتب على ذلك من امتيازات تعود إلى كل ساكن من سكانها .

وسيكون من العبث إذن أن نحاول الفصل بين هذه المجموعات التي يربطها مصير مشترك بحدود مصطنعة . وتشهد كثرة حالات الزواج المشترك شهادة كافية على الرغبة التي تبديها منذ وقت طويل الغالبية الكبرى من الكاليدونيين للعيش معا . وهكذا ، فإن كاليدونيا الجديدة لم تعرف سياسة "التطور المنفصل" التي كثيرا ما كانت منطبقة في بلدان أخرى .

٣ - وفي هذا المجتمع المتعدد الاصول الإثنية ، الذي لم يغمر فيه تدفق المهاجرين الضخم ، على عكس ما حدث في أماكن أخرى ، السكان الاوائل ، فإن جميع الكاليدونيين ، مهما كان أصلهم ، هم مواطنون فرنسيون ويتمتعون ، لذلك ، بنفس الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية مثل جميع السكان الآخرين .

٤ - وفي هذا الإطار من الاستقلال السياسي الكامل ، ظهرت في كاليدونيا الجديدة ضمن السكان الذين هم من أصل ميلانيزي أساسا حركة تنادي بالاستقلال . ويمثل هذه الحركة خصوصا جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني .

ثانيا - تحاول بعض بلدان محفل منطقة جنوب المحيط الهادئ أن تستخدم الأمم المتحدة لتفرض على سكان كاليدونيا الجديدة ما تعتبره هذه البلدان حلا بينما رفضه السكان باستمرار

١ - تؤيد هذه البلدان ، بطرق متنوعة ، الحركة الداعية إلى الاستقلال ، وتضع كشرط مسلّم به وجوب حصول الإقليم على الاستقلال دون اخذ التطلعات الحقيقية لسكان كاليدونيا الجديدة في الاعتبار . وتعلن هذه البلدان بالطبع التزامها بمبدأ تقرير المصير ، ولكنها تحاول في الواقع أن تتجاوزه لكي تحقق هدفها .

---

(١) بلغ نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في كاليدونيا الجديدة ٧ ٥٥٣ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٤ ، ويأتي في المرتبة الرابعة بعد الناتج القومي الإجمالي في استراليا وبولينيزيا الفرنسية ونيوزيلندا .

Digitized by UNOG Library

وهكذا فهي تقترح اتخاذ إجراء لتقرير المصير تحدد نتيجته مسبقا عن طريق الحد من الحق في التصويت على أسس عنصرية أساسا . وتخفي هذه البلدان نواياها الحقيقية في هذا الصدد خلف صيغ مبهمة تستند بصورة خاصة إلى أولوية "للحقوق الطبيعية والعملية للسكان الاصليين" أي من وجهة نظرهم للسكان من أصل ميلانيزي فقط (انظر البيان النهائي الصادر عن المحفل الثامن عشر لمنطقة جنوب المحيط الهادئ المنعقد في آبيا في ٢٩ و ٣٠ أيار/مايو ١٩٨٧) .

وبغية تحقيق غاياتها ، طلبت بلدان المحفل إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين إدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

٢ - وعرضت الحكومة الفرنسية في مذكرة عممت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، أسباب رفضها القاطع للنص الذي تقرر به هذا الإدراج . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا القرار (٤١/٤١ ألف) لم يحظ بموافقة عامة . فقد بلغت نسبة الدول التي رفضت الاشتراك فيه ٤٤ في المائة ، بينما صوّت ضده ٢٤ بلدا وامتنع عن التصويت أو الاشتراك فيه ٤٥ بلدا . وهذه النتيجة التي تتميز بانقسام واضح في الاصوات ، تختلف اختلافا كبيرا عن توافق الآراء الذي تتوصل إليه الجمعية العامة عادة فيما يتعلق بالشؤون المتصلة بالفعل بإنهاء الاستعمار .

٣ - وفي عام ١٩٨٧ ، عُرضت المسألة على لجنة إنهاء الاستعمار للنظر فيها . وقد اعتمدت هذه اللجنة في جلستها المعقودة في ١٤ آب/أغسطس مشروع قرار لم يحقق توافقا في الآراء خلافا للممارسة المعتادة للجنة ولآمال مقدميه .

ولا تزال الأسباب التي دفعت الحكومة الفرنسية في العام الماضي إلى رفض القرار ٤١/٤١ ألف الذي أفضى إلى إدراج كاليدونيا الجديدة في قائمة الاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي أسبابا سليمة تماما . ومن ثم فإن فرنسا ترفض رفضا باتا المشروع المقدم إلى الجمعية العامة هذا العام والذي يوجه إلى فرنسا إلى جانب أمور أخرى ، نقدا لا مبرر له ، ولا يشير مطلقا إلى القرار الذي اتخذه الناخبون في كاليدونيا الجديدة عندما دعوا ، في ١٣ أيلول/سبتمبر ، إلى الممارسة الحرة لحقهم في تقرير المصير .

Digitized by UNOG Library

ثالثا - استفتاء تقرير المصير الذي جرى في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ حدد الاطار الذي يريد سكان كاليدونيا الجديدة تنظيم مستقبلهم فيه

ألف - تنظيم لا عيب فيه

١- عرض على سكان كاليدونيا الجديدة في الاقتراع الذي جرى في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ خيار واضح ليعلنوا موقفهم منه هو الاستقلال أو بقاء اقليمهم ضمن الجمهورية الفرنسية .

وتم هذا الاستفتاء دون أي حادث يذكر وفي الهدوء التام . واستطاع الكثير من ممثلي الصحافة الفرنسية والدولية وخاصة من جنوب منطقة المحيط الهادئ أن يتحققوا من ذلك في عين المكان دون أي عائق .

ونظم الاستفتاء في ظروف قانونية مثلى . وقام بادارة كافة عمليات التصويت والاشراف عليها ٢٠٠ قاض . وترأس كل واحد منهم مكتب تصويت وقام بجمع النتائج لجنة مكونة من ممثلي السلطة القضائية .

٢- وعلى الرغم من أن الحركات المؤيدة للاستقلال وجهت رسميا نداء للمقاطعة ، يلاحظ أنها أصرت بصورة أو بأخرى على المشاركة في عمليات الاستفتاء .

- وهكذا طلب حزب تحرير كاناك الاشتراكي ، المؤيد للاستقلال المشاركة في الحملة الرسمية في الاذاعة والتلفزيون حيث منح وقتا للتحدث في الاذاعة يتجاوز بكثير ما يحق له كممثل ، ويوازي الوقت الذي منح للحركات المؤيدة لبقاء كاليدونيا الجديدة ضمن الجمهورية الفرنسية . وبذلك فقد تم ضمان التوازن في مجال الاعلام بين الخيارين المعروضين على الناخبين .

- وقامت الاحزاب المؤيدة للاستقلال بمراقبة عمليات الاقتراع بارسال "مساعدين" الى مكاتب التصويت .

Digitized by UNOG Library

ومن الجدير بالذكر أيضا ، بصورة أعم ، أن الحركتين المؤيدتين لاستقلال كاليدونيا الجديدة (جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وحزب تحرير كاناك الاشتراكي) استفادتا قبل الاقتراع وبعده ، وتستفيدان اليوم من جميع الامتيازات التي يمنحها إياها القانون الديمقراطي الفرنسي .

وفي هذا الصدد ، يجب ألا يغيب عن الاذهان ، على وجه الخصوص ، ان قادة جبهة كاناك الاشتراكية للتحرير الوطني وحزب تحرير كاناك الاشتراكي يشاركون بنشاط في تسيير الهيئات السياسية لكاليدونيا الجديدة . ومعظمهم منتخب على رأس محافظات الاقليم ويتمتعون بجميع الامتيازات المتصلة بهذه الوظائف ، وخاصة تقاضي مرتبات من أموال الدولة .

ويتمتع هؤلاء القادة ، شأنهم في ذلك شأن مناضلي هذه الحركات ، بوصفهم مواطنين في الجمهورية الفرنسية ، بكامل حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية : حرية التنقل داخل الاقليم وخارجه ، وحرية ترويج أفكارهم بواسطة الاحزاب والنقابات ، وحريات الكلام والاجتماع والاعلام (وللحركة المؤيدة للاستقلال في هذا المجال صحيفة واذاعة في جملة امور اخرى) ، والقدرة على اقامة اتصالات مختلفة مع حكومات أجنبية ...

وفي نهاية الأمر ، يكون من الخطأ الادعاء بأن المشاركين في الاقتراع في كاليدونيا الجديدة أُجبروا بصورة متسرعة على مواجهة الخيار الاساسي المعروض عليهم . ذلك أن أنصار الاستقلال استطاعوا أن ينظموا أنفسهم منذ وقت طويل ، فهم مندمجون في النشاط السياسي المحلي ولهم جميع الوسائل اللازمة لترجيح آرائهم في إطار الاقتراعات الديمقراطية .

٣- وأخيرا ، لما كان الاستفتاء الذي جرى في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ اقتراعا لتقرير المصير ، يختلف عن الاستفتاءات الانتخابية العادية ، فقد حددت الهيئة المشاركة في الاقتراع من جديد بحيث يستبعد منها جميع الناخبين العابرين أو الذين أقاموا في الاقليم منذ عهد قريب جدا .

وبذلك لم يسمح بالمشاركة في الاستفتاء إلا للناخبين المسجلين على القوائم الانتخابية للاقليم والمقيمين في كاليدونيا الجديدة منذ أكثر من ثلاث سنوات . وأدى هذا القرار الى استبعاد ٦ في المائة من المسجلين .

Digitized by UN Library

باء - نتائج واضحة وحاسمة

ونظرا لما سبق ، فقد اكتسبت نتائج الاقتراع مدلولا خاصا .

١- أيدت أغلبية ساحقة من الناخبين (٩٨,٣ في المائة) بقاء كاليدونيا الجديدة ضمن الجمهورية الفرنسية . وصوتت نسبة ١,٧ في المائة تقريبا لصالح الاستقلال .

٢- بلغت نسبة الاشتراك في الاستفتاء ٥٩,١ في المائة .

وهذا الرقم يعبر بصورة خاصة عن الحقيقة بسبب تعليمات المقاطعة التي أصدرتها الحركات الداعية للاستقلال . ويجب مقارنته في الواقع ، بنسب الاشتراك التي لوحظت في الانتخابات السابقة ، عندما أصدرت هذه الحركات نفسها تعليمات بالمقاطعة (٤٩,٥٧ في المائة في الانتخابات الاقليمية عام ١٩٨٤ و ٥١,٣٨ في المائة في الانتخابات التشريعية عام ١٩٨٦) .

٣- ولذلك فانه يجدر التأكيد على نسبة الناخبين المسجلين الذين أيدوا بقاء كاليدونيا الجديدة ضمن الجمهورية الفرنسية :

فقد أيد حوالي ٥٧,١٧ في المائة من الناخبين المسجلين أي حوالي ٦ من كل ١٠ من الكاليدونيين ، هذا الخيار في ١٣ أيلول/سبتمبر الماضي .

٤- ان هذه البيانات الاولية تسمح بتصحيح بعض التأكيدات المغررة التي أعربت عنها لبلدان محفل منطقة جنوب المحيط الهادئ .

- فمما يتنافى مع المنطق والامانة ، الادعاء بأن نسبة امتناع تبلغ ٤٠,٩ في المائة تعكس مقاطعة بنفس النسبة ، إلا اذا ادرج جميع المعارضين الدائمين في معسكر دعاة الاستقلال . والواقع ، انه لا يمكن مقارنة هذه النسبة إلا بالنسبة العادية للممتنعين عن التصويت في كاليدونيا الجديدة ، أي في إطار نظام ديمقراطي لا يكون التصويت في ظله اجباريا ، وهي نسبة تربو عادة على ٣٠ في المائة .

Digitized by UNOG Library

- كما أن من المخاطرة تماما اجراء تقييم "للتصويت الميلانيـــزي" . أولا لان حصر الناخبين والممتنعين لا يتم وفقا لمعايير إثنية ، يرفضهـــا القانوني الفرنسي . وثانيا لان الانتماءات الاثنية لا تعكس المعارضـــات السياسية ، كما تدل على ذلك نتائج الانتخابات في المناطـــق ذات الاغلبية الميلانيزية ، وكما يبرهن عليه ، أصل العديد من رجـــال السياسة الكاليدونيين (مثال ذلك ، د. اوكيو ، عضو مجلس الشيـــوخ ، والسيد نينو وهو أحد نائبين يمثلان الاقليم ، وهما يؤيدان بقـــاء كاليدونيا الجديدة ضمن الجمهورية الفرنسية ، وهما من أصل ماليزي) .

جيم - استفتاء لتقرير المصير يحترم تماما المبادئ التي تتبعها الامم المتحـدة

١- لقد سبقت الاستفتاء ، وعلى عكس ما يدعي البعض ، حملة مكثفة تمكن خلالهـــا مؤيدو الاستقلال ، ومعارضوه من توضيح نظرياتهم بصورة منصفة ، في الصحافة والاذاعـــة والتلفزيون أو بوسائل أخرى على السواء . ولم يعتر الحملة ، أي عمل من أعمـــال التخويف أو التهديد ضد أي فرد .

٢- وان عدم مراقبة الامم المتحدة للاستفتاء لا يؤثر مطلقا على قيمته ولو في نظـــر المنظمة نفسها . والواقع أن مراقبة الامم المتحدة لعملية استفتاء لتقرير المصيـــر ، لا يشكل مطلقا قاعدة عامة ؛ ولا يقتضيها أي نص ولم تطلبها المنظمة في الحالة الخاصة بكاليدونيا الجديدة .

٣- وقد أعرب السكان عن اختيارهم "وفقا لوسائل ديمقراطية" و "دون تمييز بسبـــب العرق أو المعتقد أو اللون" كما جاء في القرارين ١٥١٤ (د - ١٥) و ١٥٤١ (د - ١٥) .

وكان يجب أن يتماشى التعريف الخاص بهيئة الناخبين مع الاحكام ذات الصلة مـــن دستور الجمهورية الفرنسية . ومن ثم فانه يتفق تماما مع المعايير التي أقرتهـــا الجمعية العامة للامم المتحدة .

وبصورة عامة ، فان استفتاءات تقرير المصير التي تمت في ظل رعاية الامـــم المتحدة أقرت لتحديد هيئة الناخبين معيار الاقامة لا غير . اما في حالة الاستفتـــاء الذي جرى في ١٢ ايلول/سبتمبر ، فان هذا المعيار لم يعتمد فحسب بل تم التشديد عليـه

Digitized by UNOG Library

بحيث اقتصر على السكان الدائمين المعنيين حقيقة بمصير الاقليم . وبالتالي جرى تمديد فترة الاقامة ، التي كانت تحدد عادة بستة اشهر بالنسبة للانتخابات الفرنسية ، لتصبح ثلاث سنوات ، وهي نفس المدة التي حددت للاستفتاء الذي اسفر عن استقلال جيبوتي . وكانت هذه المدة قد حظيت آنذاك بتأييد الجمعية العامة (القرار ٥٩/٣١) كما انها ، علاوة على ذلك ، تتجاوز بكثير المدة المطلوبة في عمليات اخرى مماثلة لتقرير المصير راقبتها الامم المتحدة .

وان النظرية القائلة بقصر الحق في التصويت على جزء فقط من السكان ، وعلى اساس اثني بصورة خاصة نظرية غير مقبولة بداهة ، فهي تحمل بصورة خاصة على التشكيك في مبادئ اساسية مثل مبدأ عدم التمييز ومبدأ "صوت واحد للناخب الواحد" وقد أكدت الجمعية العامة صراحة هذا المبدأ الاخير في حالة روديسيا الجنوبية التي اصبحت زمبابوي (القرار ١٧٤٧ (د-١٦) وفيجي (القراران ١٩٥١ (د-١٨) و ٢٠٦٨ (د-٢٠)) .

٤ - ومن جهة أخرى فان الفكرة القائلة بمنح جميع الحقوق السياسية ، لجزء فقط من السكان ، تعتبر خطيرة ، ومخالفة تماما لمبادئ الامم المتحدة . وقد تصبح مصدرا للعنف وعدم الاستقرار ، كما تدل على ذلك بعض التطورات الاخيرة التي حدثت في منطقة جنوب المحيط الهادئ .

وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، أجاب سكان كاليدونيا الجديدة على السؤال الاساسي المطروح عليهم : الاستقلال أو ابقاء الاقليم ضمن الجمهورية الفرنسية .

ويتعين الآن على سكان كاليدونيا الجديدة ابداء رأيهم في مؤسساتهم في الاطار الذى اختاروه بانفسهم . فقد كررت الحكومة الفرنسية الاعراب عن عزمها على مواصلة الحوار مع الجميع ، بما في ذلك دعاة الاستقلال . ان هؤلاء يتمتعون بالطبع وسيظلون يتمتعون ، للاعراب عن ارائهم وأهدافهم ، بجميع التسهيلات للاعراب عن أرائهم وللعمل والمتاحة في إطار احترام الشرعية للتشكيلات السياسية في دولة ديمقراطية .

وانطلاقا من روح التشاور هذه ، قدمت الحكومة الفرنسية في ١٧ أيلول/سبتمبر مقترحات بشأن مؤسسات جديدة ، تسمح باشراك جميع الاتجاهات السياسية وتضمن التطور السلمي للاقليم وازدهاره في جو في اطار استقلال ذاتي متزايد .

Digitized by UNOG Library

وان الحكومة الفرنسية ، اذ تقترح اجراء محادثات على هذا النحو بشأن المؤسسات تأمل مشاركة الجميع فيها ، دون استثناء . وهي تنوي ، من جهة اخرى ، تشجيع التحديث وحفز التنمية لصالح الجميع وبخاصة عن طريق اتباع سياسة عقارية نشطة تقدم على أساس اعادة توزيع الاراضي المتاحة والتركيز على ما تم الشروع فيه من جهود غير عادية في هذا المجال ، اذ تضاف بصورة خاصة الى التحويلات السنوية العادية للأموال العامة لصالح الاقليم ، دفعات من صندوق المساعدة الخاصة لتنمية كاليدونيا الجديدة .

وفي النهاية فان هدف الحكومة الفرنسية هو الاستجابة لما اختاره سكان كاليدونيا الجديدة في ١٣ أيلول/سبتمبر ، عن طريق مساعدتهم من خلال الحوار البناء على مستقبل يسوده السلم والتضامن . وتزمع فرنسا القيام بالطرق المشروعة بتحديد نمط هذا التطور ، ووسائطه اذ أن اغلبية كبيرة من سكان كاليدونيا الجديدة قد أيدت ذلك بصراحة وحرية . وبالتالي فلا يسعها سوى رفض التدخلات التي تعتبرها مخالفة للميثاق .

ولا يسع فرنسا قبول مواقف بعض الدول التي تعمل على تشجيع الانقسامات في كاليدونيا الجديدة ، في حين أن كاليدونيا الجديدة بحاجة اكثر من اي وقت مضى الى الهدوء والوحدة . وستظل فرنسا تقف في وجه هذه المناورات وفي وجه اي عمل يرمي الى حرمان بعض السكان من الحق في التعبير عن رأيهم وينكر ما اختاره سكان كاليدونيا الجديدة في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ .

واستنادا الى جميع الاسباب المقدمة اعلاه ، تطلب الحكومة الفرنسية من الدول الاعضاء تسجيل عدم موافقتها على مشروع القرار المقدم الى اللجنة الرابعة للجمعية العامة .

- - - - -

Digitized by UNOG Library